النقيب المحامي الأستاذ جورج موراني -
الوسطية والتعددية

أشكر جمعية العزم والسعادة على دعوتها لي للمشاركة في هذا المؤتمر المنعقد تحت شعار «الوسطية مشروع الإنسانية الحضاري»...

وقد خصني المنظمون بالوسطية والتعددية، كعنوان لمداخلتي، ضمن محور الوسطية في الحياة السياسية وقد قبلت بكل رضا على أن أقصر كلامي على لبنان كوطن متعدد متنوع محكوم بالوسطية والاعتدال، لا ديمومة له إلا بتوافق أبنائه وبثقتهم بعضهم ببعض بعيداً عن التخاصم والتنابذ...

مفاهيم التعدد

إن تعدد الاتجاهات والآراء السياسية والثقافية والدينية واقع قائم في لبنان كما هو حال كل المجتمعات إضافة إلى تعدد الجماعات المتمايزة دينياً ومذهبياً واثنياً..

قد يختلف البعض لأغراض سياسية في تحديد طبيعة هذا التعدد. فثمة من يراه تعدداً ثقافياً ليبرر مشروعاً سياسياً كونفدرالياً أو انفصالياً..

وهناك من يرى التعدد تنوعاً في إطار الوحدة...

وهنالك من ينكر أي تمايز تأسيساً لمشروع هيمنة بلون واحد محدد...

إن إنكار الواقع أو التنكر له لا يلغي حقيقة وطبيعة وجوده، ولا يحل المشاكل الناجمة عن سوء التعاطي مع إدارة مكوناته...

المشكلة، تبدأ، من رؤية الواقع المتعدد الذي ينظر إليه بشكل متطرف:

- تطرف في رؤية التعدد واعتباره عاملا انقسامياً وتبريراً لمشاريع سياسية انفصالية وتقسيمية.
- وتطرف في تجاهل التعدد والتنكر له كلياً تبريراً لهيمنة فئوية معينة.

مفاهيم الوسطية

في هذا الإطار، يأتي طرح الوسطية كنظام قيم، طرحاً أساسياً وضرورياً في تحديد الواقع المتعدد وفي كيفية التعامل معه...

الوسطية كنظرة إلى الحياة وكنظام قيم، تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات وخاصة في علاقتهم بعضهم ببعض..

كل فضيلة هي وسط بين حدين متطرفين:

الشجاعة هي وسط بين الجبن والتهور.

الكرم هو وسط بـين البخل والتبذير.

باختصار شديد، الوسطية هي رفض التطرف والغلو ورفض الثقافة المؤسسة لهذا الاتجاه...

إن ثقـافة التكفير والإلغاء وثقافة الاستعلاء والاستئثار والعنصرية هي نفسها ثقافة التطرف والغلو... وهي متناقضة كلياً مع الوسطية والاعتدال...

فلا يمكن أن نكون وسطيين ونمارس في الوقت عينه ثقافة الهيمنة والغلبة...

ولا يمكن أن نكون وسطيين ونسمح أو نجيز لأنفسنا ما نمنعه عن الآخرين ونحرمه عليهم...

في كل الطوائف والمذاهب، وفي كل جماعة من الجماعات قد نجد اتجاه الوسطية واتجاه التطرف...

الوسطية ليست حكراً على دين أو طائفة أو مذهب وكذلك التطرف...

الوسطية هي الاعتدال الذي يعني حسب ابن منظور: توسط حال بين حالين في كم أو كيف والاعتدال هو الاستقامة...

والمثقف هو المعتدل أساسا أي المستقيم الذي جرى تقويم اعوجاجه...

لبنان بين التعددية والوسطية

فما هو حكم التعددية والوسطية في لبنان؟

وهل يمكن لكيان سياسي متعدد الجماعات الطائفية والمذهبية أن يحيا ويستمر دون اعتماد قيم الوسطية والاعتدال؟

فهذا الوطن الذي يرجع غلاة اللبنانيين بتاريخه إلى ستة آلاف سنة، لم يشهد استقراراً لمدة طويلة عبر هذا التاريخ العريق... بل كان ولا يزال كياناً بركانياً يتعرض لتصدع وفي صورة شبه مستمرة... غالباً ما تعصف فيه التوترات والتشنجات السياسية مهددة أسس الكيان مجتمعاً ودولة...

فهل الأزمات المتتالية في لبنان ناجمة عن تعدد جماعاته الدينية أو المذهبية أو السياسية؟

أم أن هذه الأزمات ناجمة عن طبيعة النظام السياسي وقوانينه التي لم تحسن إدارة العلاقات بين الأفراد والجماعات؟

أم هي نتيجة لتعدد الجماعات وسوء إدارتها معاً؟

وهل يمكن فصل أزمة النظام السياسي عن نظام القيم الذي يسود نظرة الجماعات إلى نفسها بعضها إلى بعض؟

نبادر إلى القول أن التعددية اللبنانية، وفي إطار مفهوم التنوع تفرض الوسطية والاعتدال كنظام قيم سياسي...

مقاربات الحلول

١- العلمانية

في هذا السياق ولحماية هذه التعددية وسعياً لمساواة المواطنين، كل المواطنين أمام القانون دون تمييز بين طائفة أو مذهب، وكونها تسهم في بناء دولة المواطن لا دولة الطوائف يطرح البعض العلمانية نظاماً للدولة والمجتمع ويعتبرها الحـل الناجع للأزمة اللبنانية المستعصية...

إن العلمانية لا تعني إلغاء للدين أو للطائفة بل إن ما تدعو إليه هو فصل الدين عن الدولة بحيث يسمح للدين أن يطور قضاياه الروحية والأخلاقية فيما تتولى الدولة شؤون البلاد والمجتمع وتمارس دورها بما يخدم الاستقرار والتقدم...

غير أن العلمانية التي اعتمدتها أنظمة غربية كثيرة ووفرت للبلدان التي اعتمدتها استقراراً وتقدماً مشهودين، يصعب لا بل يتعذر اعتمادها في لبنان... وعوضاً من أن تكون وسيلة للحل وحماية للتعدد يصبح مجرد طرحها سبباً إضافيا للنزاع وربما للاقتتال أيضا.

مردّ ذلـك إلى أن النفس الشرقيـة متدينة بطبيعتها وترتبط معظم أمور الحياة بقواعد الدين...

بشكل يتعذر معه الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي... ويظهر ذلك جلياً في مفهوم الإسلام مثلاً للسلطة الزمنية وارتباطها بالدين...

مما يقتضي، وفي لغة رجال القانون، إهمال هذا الطرح...

٢- ميثاق الوفاق الوطني

لعل المحاولة الجدية الوحيدة، الناظمة للتعدد وحمايته، وإشراك كل الطوائف في إدارة البلاد مع ضمان حرياتها، كانت في وثيقة الطائف والتعديلات الدستورية المنبثقة من هذه الوثيقة...

ليس من النافل التذكير ببعض هذه المبادئ والإصلاحات:

بدءاً من أن لبنان، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعباً ومؤسسات، عربي الهوية والانتماء، يقوم على احترام الحريات العامة وعلى المساواة في الحقوق والواجبات وعلى أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلى أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك...

كما نصّ الدستور على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق...

ونص على انتخاب رئيس الجمهورية بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى وأناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء محدداً نصابه القانوني للانعقاد بأكثرية ثلثي أعضائه.

قراراته تتخذ توافقياً، فإذا تعذر التوافق فبالتصويت وبأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدد بمرسوم تشكيلها...

في ذلك كله، كما أسلفنا محاولة لتنظيم التعدد ولحسن سير الدولة، عن طريق المشاركة في حكم البلاد وإدارتها بين مكونات المجتمع ومناطقه...

وفي ذلـك اعتماد للديمقراطية التوافقية كان المقصود بها رعاية توافق بين المسيحيين والمسلمين...

غير أن عاملاً جديداً طرأ بعد عام ٢٠٠٥ وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، هو الاختلاف السياسي المذهبي...

وإذا كان الدستور أعطى عملياً «حق الفيتو» لإحدى الطوائف إذا شكل وزراؤها أو نوابها اصطفافاً، فانه لم يلحظ «حق الفيتو» لاصطفاف مذهب ما...

فكان أن أضيف المظهر الجديد للأزمة اللبنانية إلى تراكم الأزمات القديمة الجديدة... بحيث أصبحنا حيال واقع متعثر شبه مشلول...

٣- إلغاء الطائفية السياسية

أوردت وثيقة الوفاق الوطني وفي باب الإصلاحات السياسية بنداً عن إلغاء الطائفية السياسية... معتبرة هذا الإلغاء هدفاً وطنياً أساسيا يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية... وأناطت بمجلس النواب تشكيل هيئة وطنية مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية... كما نصت على مرحلة انتقالية...

فلم تتشكل هذه الهيئة رغم كونها إحدى مراحل إلغاء الطائفية السياسية وبقي الحديث عن إلغاء الطائفية في باب التناسي...

إن تعثر تطبيق الإصلاحات السياسية وعدم البدء في محاولة إلغاء الطائفية السياسية زاد من حدة الطائفية والمذهبية في لبنان عما كانت عليه قبل اتفاق الطائف...

فالمواطن الذي كان يستقوي بالإقطاع السياسي ويخضع له، أصبح مصيره اليوم معلقاً بالإقطاع الطائفي والمذهبي بشكله المباشر أو غير المباشر أي برجل الدين أو بالمتزعم الطائفي أو المذهبي...

ولا غرابة في ذلك، ما دام اللبناني، غالباً ما يولد في مستشفى الطائفة أو المذهب ويدرس في مدرستها ثم جامعتها، ويعمل في مؤسسة تابعة لها ويشارك في فريق المذهب الرياضي ويقرأ جريدة المذهب ويشاهد تلفزيونه، ثم يموت على طقوس مذهبه...

إذا كانت الحال هي هذه... فكيف نستغرب أن يكون هذا المواطن مشروع تطرف؟؟؟

رؤية للمستقبل

بالرغم من هذا الواقع السوداوي المؤلم...

ومهما كثرت التجاذبات وازدادت الانقسامات فلا حل ولا استمرار للبنان إلا بالوفاق...

فاللبنانيون وحدهم قادرون على حل مشاكلهم بمعزل عن أي تدخل خارجي، لا بل بعزل اللبنانيين عن التأثيرات الخارجية..

فليس لأي مجموعة أن تطالب بامتيازات على حساب شركائها في الوطن... كما لا يجوز لكل مذهب أن تكون له سياسة خارجية خاصة به وارتباط بهذا الخارج لدعم موقعه في مواجهة شريك آخر...

إن اللبنانيين محكومون بالتوافق... وبتكثيف التعاون بروح التجرد من اجل الصالح العام لا من أجل مصلحة شخص أو طائفة أو أملاً بالحصول على مزيد من النفوذ والسلطة....

ومتى تعلم اللبنانيون أن يتعارفوا جيداً ويقبلوا الآخرين المختلفين عنهم، كما هم دون دينونة لهم، وان يرضوا رضاً كاملاً بتنوعهم وبالعيش المشترك، وفروا لنفوسهم الشروط الضرورية لحياة وطنية سليمة ومتفاعلة مع المحيط العربي... مرتبطة مع هذا المحيط بعلاقة الأخوة والتضامن...

إن لبنان منذ نشوئه كان عرضة لكثير من الصراعات الداخلية التي انتهت كلها بمصالحات وتوافقات... ولكن الغريب أن الصراعات والتوافقات كلها كانت تتم فوقياً بين الزعماء الذين كان لهم الغنم في حالتي الاقتتال والسلم.

وكان الغرم في الحالين على القاعدة الشعبية..

فآن لنا جميعاً أن نفطن إلى حاجتنا إلى الآخر، نسير إليه خطوة ويسير إلينا خطوة وتصبح الوسطية التقاءنا في منتصف الطريق...

لبنان هذا البلد الواقع في قلب الشرق الأوسط، على شاطئ البحر المتوسط، كل جغرافيته تدعوه إلى الوسطية...

فلماذا لا نمارس الوسطية في ما بيننا؟

ولماذا لا يمارسها أولو الأمر والتدبير؟

إنها دعوة لا بل هو رجاء...